رئاسة الوزراء

الرقم .....
التاريخ .....
الموافق .....

بلاغ رسمي رقم (١٦) لسنة ٢٠٢١

لإعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية ومشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للسنة المالية ٢٠٢٢

تمهيداً لإنجاز مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية لعام ٢٠٢٢ ومناقشتهما والسير باجراءات إقرارهما وفقاً لأحكام الدستور، وكذلك انجاز نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.

وفي ضوء الاستمرار بتعزيز الجهود المبذولة للتصدي لتداعيات جائحة كورونا ومواجهة تأثيراتها السلبية على الاقتصاد الوطني، واستكمال الاجراءات التي اتخذتها الحكومة للتخفيف من آثار الجائحة الاقتصادية والاجتماعية على القطاعات الاقتصادية والمواطنين.

ولضمان إستعادة التوازن للمالية العامة والحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي ودعم بيئة الأعمال وتحفيز النمو الغني بالتوظيف وخفض مستوى البطالة الذي شهد ارتفاعاً واضحاً مع تداعيات جائحة كورونا، وزيادة تنافسية القطاعات الإنتاجية، وتمكين سوق العمل الأردني في القطاعات الاقتصادية الواعدة، من توفير فرص العمل للقوى العاملة المحلية.

المملكة الأردنية الهاشمية
دائرة الموازنة العامة
٢٥ تشرين الأول ٢٠٢١
رقم الملف
رقم التسجيل ٣١٩١

ولغايات تفعيل الشراكة مع القطاع الخاص وتعزيز دوره على المستوى الوطني والخارجي باعتباره شريكا وطنيا أساسيا للتنمية الاقتصادية وله دور فاعل في التصدي لمشكلتي الفقر والبطالة.

ولضمان تحقيق المزيد من الانضباط المالي على المستويين الكلي والقطاعي بما يحقق كفاءة هذا الإنفاق والحد من النفقات غير الملحة، وتعزيز الايرادات المحلية من خلال مكافحة التهرب والتجنب الضريبي والجمركي، وترسيخ مبادئ الشفافية والإفصاح والمشاركة في إدارة المال العام، وصولاً إلى موازنة تعكس الإيرادات والنفقات المتوقعة بدقة وواقعية، بما يؤدي الى تقليص عجز الموازنة العامة واحتوائه ضمن الحدود الآمنة، ووضع طريق واضح لخفض الدين العام وخدمته. مع التأكيد على تعميق نهج الموازنة الموجهة بالنتائج وتعزيز هذا المفهوم لدى جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للتمكن من تحقيق النتائج المستهدفة لدى كافة الجهات المعنية.

فقد تم تحديد السقف الكلي للإنفاق العام وكذلك سقوف الإنفاق لكل وزارة ودائرة ووحدة حكومية بما في ذلك سقوف المحافظات لعام ٢٠٢٢، **حيث تم الاستناد في اعداد تقديرات مشروعي قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية لعام ٢٠٢٢ إلى مجموعة من التوجهات من أبرزها ما يلي :**

١. انجاز المهام المناطة بجميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية وفق أولويات وبرامج واضحة، خاضعة للرقابة والتقييم، وضمن أطر زمنية محددة للتنفيذ.
٢. عدم فرض أية ضرائب جديدة أو زيادة الضرائب الحالية.

الرقم .....
التاريخ .....
الموافق .....

٣. تعزيز مبدأ الإعتماد على الذات في تغطية الإنفاق العام من خلال تحسين كفاءة التحصيل الضريبي والحد من التهرب الضريبي والجمركي والتجنب الضريبي، وتعزيز اجراءات التدقيق والتفتيش الضريبي وتطوير أنظمة وبرامج التحصيل والتدقيق وحصر الفروقات الضريبية التي تعتمد على ادارة المخاطر من خلال معالجة وتحليل البيانات والمعلومات المالية وتحديد الانحرافات والمخالفات الضريبية.

٤. زيادة الإنفاق الرأسمالي لتحريك عجلة التنمية الإقتصادية وزيادة النمو الاقتصادي وبما ينعكس إيجاباً على معدلات التشغيل.

٥. الإلتزام بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي الأردني الهادف إلى تنفيذ إصلاحات هيكلية لرفع كفاءة المالية العامة وحفز النمو الإقتصادي وتعزيز مرونة الإقتصاد الوطني وتحسين تنافسيته.

٦. الاخذ بعين الاعتبار المشاريع والخطط والمبادرات الواردة ضمن وثيقة برنامج أولويات عمل الحكومة الاقتصادي (٢٠٢١-٢٠٢٣)، والهادفة الى اعادة الاقتصاد الوطني الى مسار التعافي من الآثار السلبية التي خلفتها جائحة كورونا.

٧. تحسين واقع النظام الصحي ورفع جاهزيته وقدرته والإرتقاء بمستوى الخدمات الصحية المختلفة، إضافة إلى تطوير منظومة المراكز الصحية الشاملة، والتأكد من عدالة توزيعها في المحافظات وقدرتها على تقديم أفضل سبل الرعاية الممكنة للمواطنين وانفاق كل ما يلزم صحياً للحفاظ على حياة المواطن الأردني في ظل المخاطر الصحية المترتبة على جائحة كورونا.

٨. الاستمرار في تعزيز وتطوير شبكة الامان الإجتماعي وربطها بمنظومة التعليم والصحة والعمل، والسعي للوصول بآثارها الإيجابية لكافة فئات المجتمع. بناء على أسس تحقّق العدالة الاجتماعيّة وخطّة متكاملة تتضمّن تطوير آليّات الاستهداف والوصول إلى الأسر الفقيرة والشرائح المستحقّة.

٩. متابعة تطوير منظومة التعليم العام، وتنفيذ المبادرات والإجراءات المتعلقة بتحسين البيئات المدرسية في المدارس الحكومية والتوظيف الموسع للتكنولوجيا في التعليم، التوسع في التعليم المبكّر، وتطوير منظومة التعلم عن بعد وتقييم التجربة وإنضاجها وفق أفضل الممارسات التي تضمن حق الطلبة في التعليم، والاستغلال الأمثل للأبنية المدرسية من خلال الدمج المدروس للمدارس الصغيرة وضمان معايير الأمان والرعاية والسلامة، ومتابعة تنفيذ استراتيجية التعليم الدامج.

١٠. تحفيز قطاع السياحة والإستثمار السياحي، من خلال زيادة الدخل السياحي وتحفيز استثمارات القطاع السياحي وخاصة مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في هذا القطاع، والعمل على جعل الأردن وجهة سياحية رئيسة من خلال تطوير منتجات سياحية منافسة ومستدامة. ولضمان تحقيق نتائج محفزة فلا بد من وضع خطط استباقية متوسطة وطويلة المدى، والإعداد الجيد لاستقبال السياح بعد تحسن الأوضاع الوبائية في العالم، اضافة الى رفع كفاءة العملية السياحية من خلال إنشاء قاعدة بيانات سياحية متكاملة وتطوير منظومة خطة أمنية للمواقع السياحية، وتطوير منظومة النقل السياحي، وتطوير رزنامة الكترونية متكاملة الفعاليات لجميع محافظات المملكة.

١١. الإستمرار في مأسسة وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، من خلال معالجة التحديات الإجرائية للقطاعات الصناعية والتجارية والخدمية من خلال المجالس القطاعية الفرعية، وطرح مشاريع استثمارية وبنية تحتية في قطاعات مختلفة على مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بما يضمن تحقيق أهداف البرامج والخطط الحكومية، ويخفف الاعباء المالية على الحكومة في ضوء محدودية الموارد المالية المتاحة.

١٢. تفعيل مهام وحدة الاستثمارات الحكومية لتحديد اولويات المشاريع الاستثمارية الحكومية لتحقيق أكبر عوائد اقتصادية واجتماعية ممكنة بما يتماشى مع احتياجات الاقتصاد الوطني.

١٣. تذليل العقبات أمام الاستثمار الوطني والأجنبي وتسهيل الإجراءات على المستثمرين، وتحسين البيئة الإستثمارية في المملكة والمضي قدما في جذب الاستثمارات خاصة في المشاريع الاستراتيجية الكبرى، بما يؤدي إلى تحقيق نمو إقتصادي حقيقي ومستدام.

١٤. الإستمرار في تعزيز عملية التحول الرقمي وتبني مفاهيم الاقتصاد الرقمي وتعزيز نهج الحكومة الالكترونية من خلال التوسع في أتمتة الخدمات الحكومية ودعم توفير المهارات الرقمية في الأردن، والأخذ بعين الاعتبار المشاريع والمبادرات والإجراءات اللازمة لتنفيذ الاستراتيجيّة الوطنيّة للتحوّل الرقمي والخطّة التنفيذيّة للأعوام (٢٠٢١ – ٢٠٢٥)، وتحسين نوعيّة الخدمات وجعلها أكثر فاعليّة واستدامة وموثوقيّة، وتعزيز بيئة العمل، وتحسين موقع الأردن بحسب المؤشّرات

العالميّة في مجال التحوّل الرقمي، ورفع مستوى المساءلة والتعاون، ودعم ريادة الأعمال وتطويرها بجميع أنواعها.

١٥. تعزيز أمن التزود بالطاقة من خلال تنفيذ إجراءات الخطة التنفيذية لاستراتيجية قطاع الطاقة للأعوام (٢٠٢٠-٢٠٣٠) وتنويع مصادر الغاز الطبيعي وتنويع مصادر توليد الطاقة الكهربائية (غاز، طاقة متجددة، صخر زيتي) ورفع المخزون الاستراتيجي للمشتقات النفطية (الزيادة في نسبة المخزون ونسبة الزيادة في السعات التخزينية للغاز البترولي المسال) والزيادة في تنويع مصادر الوقود المستخدمة في الصناعات والنقل وضبط الفاقد من الكهرباء.

١٦. استعادة التوازن التشغيلي لشركة الكهرباء الوطنية والحد من خسائر الشركة، والعمل على إبرام اتفاقيات لتصدير الكهرباء إلى دول الجوار في ضوء الفائض في انتاج الكهرباء، وتوجيه دعم الكهرباء للأسر المستحقة، واتخاذ الاجراءات الهادفة لاحتواء التكاليف من خلال التحول نحو الإمدادات من الغاز الطبيعي المسال الأكثر تكلفة إلى الغاز الأقل تكلفة.

١٧. تعزيز أمن التزود بالمياه، من خلال تنفيذ مشاريع كبرى بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتوسع في مشاريع الحصاد المائي ومحطات التنقية للاستخدامات الزراعية وضبط الفاقد من المياه، وعمل دراسة شاملة ومعمقة لمصادر المياه انجوفية وسبل تعزيزها واستثمارها بالشكل الأمثل.

١٨. مواصلة العمل على اعتماد اجراءات وآليات محددة لتخفيض خسائر قطاع المياه من خلال تغطية الكلف التشغيلية وتحسين عملية تحصيل المستحقات المالية.

١٩. تحسين وتفعيل منظومة النقل العام المستدام وزيادة كفاءة وسائل النقل العام، من خلال توظيف التكنولوجيا واستخدام الطاقة المتجددة والحلول الذكية وبناء قدرات العاملين بهذا القطاع.

٢٠. توسيع قاعدة المصدرين وزيادة حجم الصادرات، من خلال دعم الشركات الصناعية لتوسعة قاعدة المنتجات المصدرة والأسواق التصديرية، ودعم الشركات الخدمية من أجل التصدير، وتنويع أسواق التصدير وفتح أسواق تصديرية جديدة.

٢١. دعم استمرارية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعزيز استدامتها وتمكينها من تغطية احتياجاتها التمويلية لما لها من أثر كبير على النمو الاقتصادي والتشغيل.

٢٢. متابعة تنظيم سوق العمل لضمان تشغيل الاردنيين وإحلالهم في الوظائف والمهن المتاحة ومعالجة الإختلالات والتشوهات في بعض جوانبه وتوفيق اوضاع العمالة الوافدة المخالفة وإيجاد آليات جديدة لحث الشباب الأردني للإنخراط في سوق العمل بعد تمكينهم وتدريبهم وتأهيلهم بالتعاون والتنسيق مع القطاع الخاص.

٢٣. مواصلة النهوض بالقطاع الزراعي، وتنظيمه وتعزيز استخدام التقنيات الحديثة لتطويره، وتنويع إنتاجية القطاع وفتح أسواق تصديرية جديدة، وتعزيز الأمن الغذائي في المملكة.

٢٤. الاخذ بعين الاعتبار المشاريع والنفقات الضرورية لمواجهة الظروف الناجمة عن التغير المناخي ومراعاة المعايير والمتطلبات اللازمة لذلك وخاصة تلك الواردة كمؤشرات لتنفيذ التفاهمات والاتفاقيات المتعاقد عليها مع الجهات والمؤسسات الدولية سواء كانت ممولة من خلال المنح او القروض او المساعدات الفنية.

٢٥. تغطية الاحتياجات التنموية للمحافظات مع اعطاء الاولوية للمشاريع الرأسمالية قيد التنفيذ والمشاريع الملتزم بها.

٢٦. الاخذ بعين الاعتبار المطالب الخدمية والتنموية التي تم طرحها خلال الزيارات الملكية لمحافظات المملكة عند اعداد مشاريع موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية لعام ٢٠٢٢.

٢٧. الإستغلال الأمثل للمنح والمساعدات المقدمة من الدول الصديقة والشقيقة والمؤسسات الدولية والتأكيد على قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية المعنية بتنفيذ المؤشرات المرتبطة بها والتي تم الاتفاق عليها مع الجهات المانحة والمقرضة بموجب الإتفاقيات الموقعة معها.

٢٨. سيادة القانون وتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وحماية المال العام، في إطار من الشفافية والمساءلة، والتأكيد على استقلالية هيئة النزاهة ومكافحة الفساد وديوان المحاسبة، وتعزيز السلطة القضائية.

٢٩. تطوير تشريعات حقوق الإنسان وترسيخها من خلال مراجعة وتطبيق التوصيات الواردة في التقارير الوطنية والدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

وقد استندت موازنة عام ٢٠٢٢ إلى التوقعات الإقتصادية الرئيسية التالية :

١. تعافي الإقتصاد الوطني في عام ٢٠٢١ في ضوء فتح القطاعات الاقتصادية، حيث يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة (٢,٧%) لعام ٢٠٢٢ و(٣,١%) لعام ٢٠٢٣ و (٣,٣%) لعام ٢٠٢٤. كما يتوقع أن ينمو الناتج المحلي

الإجمالي الاسمي بنسبة (٤,٨%) لعام ٢٠٢٢ و(٥,٧%) لعام ٢٠٢٣ و (٥,٩%) لعام ٢٠٢٤ على التوالي.

٢. بلوغ معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك نحو (٢,٠%) في عام ٢٠٢٢ و(٢,٥%) في عام ٢٠٢٣ و(٢,٥%) في عام ٢٠٢٤.

٣. نمو الصادرات الوطنية بنسبة (٧,٠%) لعام ٢٠٢٢ ونحو(٥,٤%) في عام ٢٠٢٣ ونحو(٦,٢%) في عام ٢٠٢٤.

٤. نمو المستوردات السلعية بنسبة (٥,٤%) لعام ٢٠٢٢ ونحو(٣,٤%) في عام ٢٠٢٣ ونحو (٤,٤%) في عام ٢٠٢٤.

٥. بلوغ عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٢٢ نحو (٣,٩%) لتنخفض هذه النسبة إلى (٣,٠%) في عام ٢٠٢٣ ومن ثم إلى (٢,٦%) في عام ٢٠٢٤.

كما استندت تقديرات النفقات والإيرادات في مشروعي قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية لعام ٢٠٢٢ إلى الفرضيات المتعلقة بالإجراءات المالية التالية :

١. الزيادة السنوية الطبيعية لرواتب الموظفين.

٢. رصد المخصصات المالية الضرورية لدعم القوات المسلحة الاردنية والاجهزة الامنية بما يسهم برفع كفاءتها وجاهزيتها.

٣. الزيادة السنوية الطبيعية لمخصصات التقاعد للجهازين المدني والعسكري.

٤. الاستمرار في ضبط التعيينات على الوظائف الشاغرة وقصرها على الاحتياجات الملحّة.

٥. تغطية كلفة فوائد الدين العام الداخلي والخارجي.

٦. رصد المخصصات المالية للموازنات الرأسمالية للمحافظات والنفقات الجارية لإدامة عمل مجالس المحافظات.

٧. ضبط معدلات نمو الانفاق العام والجاري منه على وجه التحديد دون التأثير على قدرة الاجهزة الحكومية على أداء مهامها على النحو المطلوب.

٨. ضبط وترشيد الإنفاق العام واتخاذ الإجراءات الرامية إلى الترشيد في استخدام المحروقات والكهرباء والمياه، ومتابعة الصيانة الدورية والمنتظمة لشبكات المياه، والرقابة على استخدام الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء والأدوات الموفرة للطاقة، وضبط استخدام السيارات الحكومية والتدفئة، وكذلك بند السفر، وعدم تغيير أو شراء السيارات والاثاث الا للضرورة القصوى وبعد الحصول على موافقة رئيس الوزراء المسبقة.

٩. عدم رصد أي مخصصات للمكافآت ضمن النفقات الرأسمالية والإقتصار على رصد هذه المخصصات ضمن مجموعة تعويضات العاملين في النفقات الجارية.

١٠. تصنيف نفقات المشاريع الرأسمالية التي يغلب عليها طابع الأنشطة الجارية ضمن النفقات الجارية.

١١. عدم التعيين على حساب المشاريع الرأسمالية، بما في ذلك شراء الخدمات، وحصر ذلك في الحالات المبررة فقط.

١٢. رصد المخصصات المالية اللازمة لصندوق المعونة الوطنية لتغطية الكلفة المترتبة على زيادة عدد الاسر المستفيدة من صندوق المعونة الوطنية/ الدخل التكميلي.

١٣. مواصلة العمل على اعتماد اجراءات وآليات محددة لتخفيض خسائر قطاع المياه من خلال تغطية الكلف التشغيلية وتقليل وخفض الفاقد من المياه والاستغلال الكفؤ للطاقة وتحسين عملية تحصيل المستحقات المالية.

١٤. رصد المخصصات المالية لمشاريع الشراكة مع القطاع الخاص .

١٥. الاستمرار برصد المخصصات المالية اللازمة للمعالجات الطبية والادوية والمستلزمات الطبية وتغطية كلفة التوسع في مظلة التأمين الصحي تمهيداً للوصول الى التأمين الصحي الشامل.

١٦. الاستمرار برصد المخصصات المالية اللازمة لتنمية وتطوير البلديات.

١٧. رصد المخصصات المالية لدعم الجامعات وصندوق دعم الطالب المحتاج.

١٨. رصد المخصصات المالية في مشاريع موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية لتنفيذ المؤشرات الواردة في اتفاقيات برامج دعم الموازنة العامة الموقعة مع الجهات المانحة.

١٩. رصد المخصصات المالية اللازمة لتغطية الالتزامات المالية والمتأخرات على الوزارات والدوائر الحكومية.

٢٠. رصد المخصصات المالية لغايات الاستملاكات.

٢١. رصد المخصصات المالية اللازمة للمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لتمكين المجلس من متابعة المهام المناطة به بموجب قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٧.

٢٢. رصد المخصصات المالية لتعزيز استقلالية الأجهزة القضائية والرقابية.

٢٣. رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية في قطاعات الصحة والتعليم والنقل والمياه.

٢٤. رصد المخصصات المالية اللازمة للبرنامج الوطني للتشغيل ضمن برنامج اولويات عمل الحكومة لتحفيز القطاع الخاص لخلق فرص عمل للاردنيين.

٢٥. رصد المخصصات المالية اللازمة للنهوض بالقطاع السياحي لتنفيذ ما ورد في برنامج أولويات عمل الحكومة للأعوام (٢٠٢١-٢٠٢٣) ضمن قطاع السياحة.

٢٦. رصد المخصصات اللازمة لتعزيز الامن السيبراني والحماية الالكترونية وتحصين الأنظمة التقنية والتكنولوجية الوطنية.

٢٧. متابعة رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع المنبثقة عن الاستراتيجية الوطنية لشؤون المرأة الاردنية في موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.

٢٨. حصول المملكة على كامل المنح الخارجية المتفق عليها والمقدرة في الموازنة العامة.

وفي ضوء ما سبق، على جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية اعداد موازناتها للاعوام ٢٠٢٢- ٢٠٢٤ بشكل تفصيلي وفقاً للسقوف المحددة لها وتزويد دائرة الموازنة العامة بها في موعد اقصاه ٢٠٢١/١٠/٣١ مع تضمين مشاريع موازناتها المشاريع الرأسمالية للمحافظات التي تم اعتمادها من قبل مجالس المحافظات، مع مراعاة محدودية الموارد المالية المتاحة وسياسة الحكومة المتبناة في ضبط وترشيد الإنفاق العام ورفع كفاءته وانتاجيته عند اعداد هذه الموازنات، وعلى ان تقوم الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بإجراء التعديلات و التحديثات التي طرأت على خططها الإستراتيجية خلال هذا العام بما في ذلك الرؤية والرسالة والأهداف الإستراتيجية والبرامج التي تضطلع بها وكلفها، والمهام التي تقوم بها ومساهمتها في تحقيق الاهداف الوطنية، والبيانات والمعلومات الاستدلالية الأخرى، ومؤشرات قياس الأداء القابلة للتطبيق والقياس وقيم مؤشرات الأداء التي حققتها خلال العام الماضي وبيان مدى الانحراف عن قيم المؤشرات المستهدفة وكذلك المؤشرات المراد تحقيقها خلال السنوات الثلاث القادمة ٢٠٢٢- ٢٠٢٤، وعلى ان يتم الاخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي (ذكر/ انثى) والطفل عند

الرقم .....

التاريخ .....

الموافق .....

تحديد هذه المؤشرات وعكس هذه المؤشرات (المؤشرات الحساسة للنوع الاجتماعي) على الاستراتيجية و/أو البرامج والمشاريع ذات العلاقة، وأبرز الإنجازات التي حققتها الوزارة / الدائرة في السنة السابقة لسنة الموازنة وأهم التحديات التي واجهتها في تحقيق الانجاز، والنتائج و المخرجات التي يقدمها البرنامج لتحقيق الأولويات الوطنية، بما يفضي الى تسريع وتيرة العمل نحو إنجاز أولويات الحكومة واستكمال الخطط والبرامج الوطنية التي تبنتها والتزمت بها الحكومة، وبما يمكن من إجراء التقييم المستمر للإنجازات والأداء الحكومي. إضافةً إلى بيان اعداد الكوادر البشرية العاملة فيها حسب الجنس وتوزيعهم وفقاً للبرامج مع ذكر اهداف كل برنامج من هذه البرامج واهم الخدمات التي يقدمها وبيان المديريات والاقسام المسؤولة عن تنفيذ هذه البرامج.

وليتسنى تحقيق اهداف السياسة المالية والوصول الى عجز مالي مقبول واحتواء الدين العام ضمن المستويات الآمنة خلال السنوات ٢٠٢٢-٢٠٢٤ فإنه ينبغي على جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية التقيد بالتعليمات المرفقة ببلاغ إعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية ومشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للسنة المالية ٢٠٢٢.

٢٠٢١/١٠/٢١

رئيس الوزراء

الدكتور بشر هاني الخصاونة